

الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في كتب التفسير

فيصل سعد

باحث تونسي



قسم الدراسات الدينية

* - يمثل هذا البحث الفصل الثاني من الباب الثاني من كتاب "الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في الفكر الإسلامي القديم" لـ فيصل سعد، مؤسسة مؤمنون بلا حدود والمركز الثقافي العربي، الطبعة الأولى، 2014

الملخص:

درس المؤلف في هذا الفصل مسألة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر من خلال كتب التفسير القرآني قديماً، إذ عالج هذه المسألة بالرجوع إلى تفاسير متعددة الاتجاهات: شيعية وسنية وصوفية، وهي تحديداً تفاسير الطبراني والطبرسي والرازي والقشيري. وقد وقف المؤلف على مظاهر الاختلاف والاختلاف في مواقف المفسرين من المعروف والمنكر، وهو ما أ Hollow إلى بيان دلالات آيات الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر. وتوصل المؤلف، بعد المقارنة والمقاييسة، إلى عدة استنتاجات مهمة منها: استمرار التعويل على الفهم القيمي الأخلاقي للمعروف، ومنها أيضاً غلبة الدلالة العقدية المتصلة بالإيمان على تعامل المفسرين مع الآيات التي مدارها على قيمة المعروف، كل ذلك على حساب معانٍ أخرى مثل الخير والحسن من الأفعال. وفضلاً عن ذلك، تنوّعت مسالك التعليل والبرهنة بين أهل التفسير في كلامهم على المعروف والمنكر الوارددين في القرآن، وهو تنوع مرتبط باختلاف الحاجات والعصور.

عندما نتناول المسألة في التفسير فإننا نتعامل مع علم ديني يدور على النص القرآني وينطلق منه. وهو نشاط نشأ من حاجة المسلمين الأوائل إلى فهم هذا النص وتوضيح مقاصده⁽¹⁾ عندما أصبحوا يعيشون منذ انقطاع الوحي ما يسمى بالوضع التأويلي⁽²⁾ وباعتبار هذا العلم فاتحة العلوم الدينية وأقواها اتصالاً بالنص التأسيسي في الثقافة الإسلامية فإنه ظل في كل عصر يزعم الوفاء لهذا النص، ولذلك كثر التصنيف في علم التفسير منذ عهد التابعين⁽³⁾ حتى صار من أكثر العلوم الدينية استعصاءً على الضبط والإحاطة، وأوفرها تنوعاً واختلافاً. ويرى الدارسون⁽⁴⁾ أن علم التفسير – قبل عصر التدوين الذي بدأ رسمياً سنة 143 هـ - لم يرق إلى مستوى العلم الكامل ذي القواعد المنهجية المنظمة حتى جاء الطبرى في النصف الثاني من القرن الثالث الهجرى فأقام مناده وقَوْمَ ميله وسناده، وكأنه لم يعرف إلا عنه واشتهر به اشتئاراً جعل كتابه **جامع البيان** من أوائل الأعمال التفسيرية المكتملة. وهو خلاصة المحاولات التفسيرية السنوية منذ عصر التدوين على الأقل. ولذلك آثرنا أن يكون **جامع البيان للطبرى** (ت 310 هـ) أول أثر نقارب به مسألة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في مؤلفات التفسير، وختمنا في التفاسير السنوية بـ **الجامع لأحكام القرآن للقرطبي** (ت 671 هـ) مارين أثناء ذلك بكل من **لطائف الإشارات** الفشيري (ت 465 هـ) والال Kashaf للزمخشري (ت 538 هـ)، ومجمع **البيان** للطبرسي (ت 548 هـ)، والالتفسير الكبير للفخر الرازي (ت 606 هـ)، على أساس أنها نماذج ممثلة لأيديولوجيات مختلفة، معتزلية وشيعية وصوفية عسانا نظر بما يجمع بين هذه التفاسير أو يفرق بينها في تصور الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر موجّهين النظر في الآثناء إلى عوامل الاختلاف والاختلاف بينها.

ونلخص هذه المواقف في الجدول الآتي:

¹- يعرف الزركشي (ت 764 هـ) علم التفسير بقوله: "هو علم يعرف به فهم كتاب الله المنزّل على نبیه محمد (ص) وبيان معانیه واستخراج أحكامه وجکمه واستمداد ذلك من علم اللغة والنحو والتصريف وعلم البيان، وأصول الفقه والقراءات، ويحتاج لمعرفة أسباب النزول والناسخ والمنسوخ". البرهان في علوم القرآن، مصدر مذكور، ج 1، ص 13.

²- انظر، عبد المجيد الشرفي، الإسلام والحداثة، تونس 1990، ص 16

³- من هؤلاء التابعين الذين اضطروا بمهمة التفسير لأنهم تلذذوا على الصحابة نذكر: عكرمة (ت 104 هـ) ومجاهد بن جبر (ت 104 هـ)، الضحاك بن مزاحم (ت 105 هـ)، عطاء بن أبي رباح (ت 114 هـ) وقتادة السدوسي (ت 117 هـ). ولمزيد التوسع في المسألة يمكن العودة إلى فؤاد سزكين، تاريخ التراث العربي، القاهرة 1971، مج I، ص ص 173-223.

⁴- انظر على سبيل المثال، عبد العزيز المجدوب، الرازي من خلال تفسيره، ليبيا، تونس، 1976، ص 16

(1) دلالات آيات الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في كتب التفسير.

جدول عدد 5: آيات الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في كتب التفسير

الآية	الطبرى (ت 310هـ)	القشيرى (ت 465هـ)	الزمخشري (ت 538هـ)	الطبرى (ت 548هـ)	الفخر الرازى (ت 606هـ)	القرطبي (ت 671هـ)
وَلَكُنْ مِنْكُمْ أَمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَا عَنِ الْمُنْكَرِ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ. آل عمران 3/104	الخير: الإسلام وشرائعه المعروفة: اتباع محمد(ص) ودينه المنكر: الكفر بآلة والنكذيب بمحمد وما جاء به من عند الله بجهادهم بالأيدي والجوارح حتى ينقادوا بالطاعة. ج 3، ص 358	أمّة: أقوام قاموا باهتمام الدين وعملوا الله ونصره الدين الله، ودعوا خلق الله الله المعروفة: الإيمان بالله. ج 1، ص 268	- الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر من فروض الكفايات. - الأمر بالمعروف تابع للمأمور به في الوجوب والندب. - النهي عن المنكر واجب كله لأن جميع المنكر تركه واجب لاتصاله بالقبح. ج 1، ص 452	ليس الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر من بفرض الكفايات. الخير: الدين المعروفة: الطاعة المنكر: المعصية ج 2، ص 159	الدعوة إلى الخير مشروطة بالعلم بالخير وبالمعروف وبالمنكر. المعروف: ما ينبغي، والمنكر: ما لا ينبغي. الخير: أفضله إثبات ذات الله وصفاته وتقديسه عن مشابهة الممكناً. الخير هو الجنس، والمعروف والمنكر نوعاه. ج 8، ص ص 167-168	...ني أبي... نا حسن بن عرفة...نا وكيع عن أبي عاصم عن أبي عون قال: سمعت عثمان بن عفان يقرأ: "ويأمرُون بالمعروف وينهون عن المنكر ويستعينون الله على ما أصابهم"، فما يشك عاقل في أن عثمان لا يعتقد هذه الزيادة من القرآن إذ لم يكتبه في مصحفه الذي هو إمام المسلمين، وإنما ذكرها واعطاها بها ومؤكداً ما تقدمها من كلام رب العالمين جل وعلا. مج 2، ص ص 106-107

الآية	الطبرى (ت 310هـ)	القشيرى (ت 465هـ)	الزمخشري (ت 538هـ)	الفخر الرازى (ت 606هـ)	القرطبي (ت 671هـ)	
كُنْتُمْ خَيْرَ أَمَّةٍ أَخْرُجْتُ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَا عَنِ الْمُنْكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ... آل عمران 3/110	خير أمّة: الذين خرجوا من الرسول(ص) من مكة إلى المدينة (الرواية الدعاة). أخرجت للناس: خير الناس للناس المعروف: الإيمان بالله ورسوله. المنكر: الشرك بالله وتكذيب رسوله.	المعروف: خدمة الخلق. المنكر: محبة النفس. المعروف: إثارة حق الحق. المنكر: اختبار حظ النفس. المعروف: ما يزلفك إليه. المنكر: ما يحجبك عنه. ج 1، ص 269	صرتم خير أمة خلقت لأمركم بالمعروف ونهيكم عن المنكر على أنفسكم هذه الفضيلة. تفضيلهم بأكمل الوجه وهو القتال أعرف المعرفات. الدين الحق والإيمان بالتوحيد والنبوة. أنكر المنكرات، الكفر بالله.	كنتم في اللوح المحفوظ خير أمة، فاللانق بهذا إلا تبطلوا على أنفسكم هذه الفضيلة. وإيمانكم بالله. ج 1، ص 454	أَنْتُمْ تَنْتَمُونَ سَبْعِينَ أَمَّةً أَنْتُمْ خَيْرُهَا وَأَكْرَمُهَا عِنْدَ اللَّهِ - قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: نَحْنُ خَيْرُ النَّاسِ لِنَا لِنَا نَسْوَقُهُمْ بِالسَّلَالِ إِلَى إِلَّا إِلَّا - قَالَ أَبْنَ عَبَّاسٍ: هُمُ الَّذِينَ هاجروا مِنْ مَكَّةَ إِلَى الْمَدِينَةِ وَشَهَدُوا بِدِرَّا وَالْحَدِيبَيْةِ - كُنْتُمْ فِي اللَّوْحِ الْمَحْفُوظِ	

ج 2، ص 110-111 يأمرن بالمعروف، قيل هو عموم، وقيل يراد به الأمر باتباع النبي (ص). وينهون عن المنكر، النهي عن مخالفته ج 2، ص 113	ج 8، ص 177-188 يأمرن بالمعروف، أي بتوحيد الله وبنبوة محمد(ص). ينهون عن المنكر، أي عن الشرك بالله وعن إنكار نبوة محمد. ج 8، ص 190		غایر بين النور والظلام مغايرة تضاد (الآيات السابقة). أثبت منافاة بين أحوال الأولياء وأحوال الأعداء. ج 1، ص 271	يأمرن الناس بالإيمان بالله وبرسله وتصديق محمد(ص) وما جاءهم به. ينهون الناس عن الكفر بالله وتذكيب محمد وما جاءهم به من عند الله. ليسوا كاليهود والنصارى الذين يأمرن بالكفر وتذكيب محمد(ص). ج 3، ص 402	لَيُسُوا سَوَاءً مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ أَمْهُ قَائِمٌ بِتَلْوِينِ آيَاتِ اللَّهِ أَنَاءَ اللَّيْلِ وَهُمْ يَسْجُدُونَ (113) يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَا عَنِ الْمُنْكَرِ. آل عمران 3/113-114
--	--	--	--	--	---

الآية	الطبرى (ت 310 هـ)	القشيري (ت 465 هـ)	الزمخشري (ت 538 هـ)	الطبرسي (ت 548 هـ)	الفخر الرازى (ت 606 هـ)	القرطبي (ت 671 هـ)
الذين يَتَّبِعُونَ الرَّسُولَ النَّبِيَّ الْأَمِيُّ الَّذِي يَجْدُونَهُ مَكْثُورًا عِنْدَهُمْ فِي التُّورَةِ وَالْإِنجِيلِ يَأْمُرُهُمْ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَا عَنِ الْمُنْكَرِ، وَيُحِلُّ لَهُمْ الطَّيِّبَاتِ، وَيَنْهَا الْخَبَابَاتِ، وَيَضْعُعُ عَنْهُمْ إِصْرَهُمْ وَالْأَغْلَالِ الَّتِي كَانَتْ عَلَيْهِمْ.. الأُعْرَافُ 157/7	المَعْرُوفُ. الإِيمَانُ بِاللهِ وَلِزُومُ طَاعَتِهِ الْمُنْكَرُ: الْبَقَاءُ بِوَصْفِ الْحَظْوَظِ وَاحْكَامِ الْهَوَى الْمُنْكَرُ. الشَّرَكُ بِاللهِ وَعَدْمُ الْاِنْتِهَاءِ عَمَّا نَهَا هُنَّ عَنْهُ ج 1، ص 577 ج 6، ص 85-86	الْمَعْرُوفُ: الْقِيَامُ بِحَقِّ اللهِ. الْمُنْكَرُ: الْبَاطِلُ، عِبَادَةُ الْأُوثَانِ وَقْطَعُ الْأَرْحَامِ ج 3، ص 38-41	الْمَعْرُوفُ: الْمَحْسُورَةُ فِي قَوْلِ الرَّسُولِ (ص): "الْتَّعْظِيمُ لِأَمْرِ اللَّهِ وَالشَّفَقَةُ عَلَى خَلْقِ اللَّهِ". الْمَعْرُوفُ: مَجْمُوعُ الْقِيمِ الْخَلْقِيَّةِ. الْمُنْكَرُ: عِبَادَةُ الْأُوثَانِ وَالْقُولُ فِي صِفَاتِ اللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ. ج 15، ص 22	الْمَعْرُوفُ: الْحَقُّ، وَقِيلَ صَلَةُ الْأَرْحَامِ وَمَكَارِمُ الْأَخْلَاقِ. الْمُنْكَرُ: الْبَاطِلُ، عِبَادَةُ الْأُوثَانِ وَقْطَعُ الْأَرْحَامِ. ج 3، ص 38-41	مَجَامِعُ الْأَمْرِ بِالْمَعْرُوفِ مَحْصُورَةٌ فِي قَوْلِ الرَّسُولِ (ص): "الْتَّعْظِيمُ لِأَمْرِ اللَّهِ وَالشَّفَقَةُ عَلَى خَلْقِ اللَّهِ". الْمَعْرُوفُ: عِبَادَةُ الْأُوثَانِ وَالْقُولُ فِي صِفَاتِ اللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ. ج 15، ص 22	قَالَ عَطَاءُ: يَأْمُرُهُمْ بِالْمَعْرُوفِ، بَخْلُ الْأَنْدَادِ وَمَكَارِمُ الْأَخْلَاقِ وَصَلَةُ الْأَرْحَامِ. وَيَنْهَا هُنُّ عَنِ الْمُنْكَرِ: عَنْ عِبَادَةِ الْأَصْنَامِ وَقْطَعِ الْأَرْحَامِ. ج 4، ص 190-191
خُذِ الْعَفْوَ وَأْمُرْ بِالْعُرْفِ وَأَعْرِضْ عَنِ الْجَاهِلِينَ. الأعراف 199/7	الْعُرْفُ: أَخْتَلَ فِيهِ أَهْلُ الْتَّأْوِيلِ، وَقِيلَ: أَنْ تَصْلِ مِنْ قَطْعَكَ وَتَعْطِي مِنْ حِرْمَكَ وَتَعْفُو عَمَّا ظَلَمَكَ. الْعُرْفُ: الْمَعْرُوفُ فِي	أَفْضَلُ الْعُرْفِ: أَنْ يَكُونَ أَكْمَلُ الْعَطَاءِ لِأَكْثَرِ أَهْلِ الْجَفَاءِ. الْعُرْفُ: الْعَطَاءُ وَالْكَرْمُ. ج 1، ص 597	الْعُرْفُ: كُلُّ مَاحْسَنٍ فِي ¹ الْعُقْلِ فَعَلَهُ أَوْ فِي الشَّرِعِ وَلَمْ يَكُنْ مُنْكَرًا وَلَا قَبِيحًا عِنْ الْعَقْلَاءِ، وَقِيلَ: كُلُّ خَصْلَةٍ حَمِيدَةٌ. ج 2، ص 138	الْعُرْفُ: كُلُّ مَاحْسَنٍ فِي ¹ الْعُقْلِ فَعَلَهُ أَوْ فِي الشَّرِعِ وَلَمْ يَكُنْ مُنْكَرًا وَلَا قَبِيحًا عِنْ الْعَقْلَاءِ، وَقِيلَ: كُلُّ خَصْلَةٍ حَمِيدَةٌ. ج 2، ص 138	الْعُرْفُ: كُلُّ مَاحْسَنٍ فِي ¹ الْعُقْلِ فَعَلَهُ أَوْ فِي الشَّرِعِ وَلَمْ يَكُنْ مُنْكَرًا وَلَا قَبِيحًا عِنْ الْعَقْلَاءِ، وَقِيلَ: كُلُّ خَصْلَةٍ حَمِيدَةٌ. ج 2، ص 138	أَمْرَ بِالْعُرْفِ: صَلَةُ الْأَرْحَامِ وَتَقْوِيَةُ اللَّهِ فِي الْحَلَالِ وَالْحَرَامِ وَغَضْ الْأَبْصَارِ وَالْأَسْتِعْدَادِ لِدَارِ الْقَرَارِ وَأَعْرَضُ عنِ الْجَاهِلِينَ

الحضر على التعلق بالعلم والإعراض عن أهل الظلم والتزه عن منازعه السفاهة ومساواة الأغبياء. ج 4، ص ص 219-218	الحق وتقرير دلائله. ج 15، ص ص 97-95	ج 3، ص ص 89-88			كلام العرب. ج 6، ص 152
---	-------------------------------------	----------------	--	--	------------------------

الآية	الطبرى (ت 310ھ)	القشيري (ت 465ھ)	الفخر الرازى (ت 606ھ)	القرطبي (ت 671ھ)
التائِيونُ، الْعَابِدُونَ الْحَامِدُونَ، السَّائِحُونَ، الرَّاكِعُونَ، السَّاجِدُونَ، الْأَمْرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّاهِيُونَ عَنِ الْمُنْكَرِ، وَالْحَافِظُونَ لِحُدُودِ اللَّهِ، وَبَشِّرُ الْمُؤْمِنِينَ. التوبه/9	يأمرُونَ النَّاسَ بِالْحَقِّ فِي أُدِيَانِهِمْ، وَاتِّبَاعِ الرَّشْدِ وَالهُدَى. وَيَحِذِّرُونَهُمْ مِنْ غَيْرِ اللَّهِ. يَنْهَوْنَ النَّاسَ عَنْ كُلِّ فَعْلٍ وَقَوْلٍ نَهِيَ اللَّهُ عَبَادَهُ عَنْهُ. الْمَعْرُوفُ: لِإِلَاهٍ إِلَّا اللَّهُ . الْمُنْكَرُ: الشَّرُكُ. ج 6، ص ص 482-486	همُ الَّذِينَ يَدْعُونَ الْخَلْقَ إِلَى اللَّهِ وَيَحِذِّرُونَهُمْ مِنْ غَيْرِ اللَّهِ. وَالْجَهَادُ دَخْلٌ فِي بَابِ الْأَمْرِ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهِيِّ عَنِ الْمُنْكَرِ. ج 16، ص 198	رَأْسُ الْأَمْرِ بِالْمَعْرُوفِ: أَيِّ بِالسَّنَةِ، وَقِيلَ بِالْإِيمَانِ. رَأْسُ الْمُنْكَرِ: الْكُفُرُ بِاللَّهِ.	الْأَمْرُونَ بِالْمَعْرُوفِ: أَيِّ بِالسَّنَةِ، وَقِيلَ بِالْإِيمَانِ.
الذِّينَ إِنْ مَكَاهِفُهُمْ فِي الْأَرْضِ أَقَامُوا الصَّلَاةَ وَأَتَوْا الرِّزْكَةَ وَأَمْرُوا بِالْمَعْرُوفِ وَنَهَوْا عَنِ الْمُنْكَرِ، وَلَهُ عَاقِبَةُ الْأُمُورِ. الحج/41	الْمَعْرُوفُ: الإِيمَانُ بِاللَّهِ . الْمُنْكَرُ: الشَّرُكُ بِاللَّهِ وَالْعَمَلُ بِمَعَاصِيهِ وَعِبَادَةُ الْأُوثَانِ . ج 9، ص 166	- الْأَمْرُ بِالْمَعْرُوفِ: حَفْظُ الْحَوَاسِ عَنْ مُخَالَفَةِ أَمْرِهِ وَمَرَاعَاةِ الْأَنْفَاسِ مَعَهُ إِجْلَالًا لِقَدْرِهِ . مِنْ وِجُوهِ الْمُنْكَرِ: الرِّيَاءُ وَالْإِعْجَابُ وَالْمَسَاكَةُ وَالْمَلَاحَظَةُ . ج 2، ص 550	الذِّينَ هُمُ الْمَهَاجِرُونَ، لَكُنْ ثَبَّتَ أَنَّ اللَّهَ مَكَنَ الْأَنْثَمَةَ الْأَرْبَعَةَ مِنَ الْأَرْضِ وَأَعْطَاهُمُ الْسُّلْطَانَ . دَلَّتِ الْآيَةُ عَلَى إِمامَةِ الْأَرْبَعَةِ، وَلَا يَجُوزُ حَلْمَهَا عَلَى عَلَيِّهِ لَأَنَّهَا دَالَّةٌ عَلَى الْجَمِيعِ . ج 23، ص 37	- قَالَ سَهْلُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: الْأَمْرُ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهِيُّ عَنِ الْمُنْكَرِ . وَقَالَ سَهْلُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: الْأَمْرُ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهِيُّ عَنِ الْمُنْكَرِ . وَعَلَى الْعُلَمَاءِ الَّذِينَ يَأْتُونَهُ، وَلَيْسَ عَلَى النَّاسِ أَنْ يَأْمُرُوا السُّلْطَانَ لَأَنَّ ذَلِكَ لَازِمٌ لَهُ وَاجِبٌ عَلَيْهِ، وَلَا يَأْمُرُوا الْعُلَمَاءَ فَإِنْ الْحَجَةُ قَدْ وَجَبَتْ عَلَيْهِمْ . ج 6، ص 49
يَا بُنَيَّ أَقِمِ الصَّلَاةَ وَأْمِرْ بِالْمَعْرُوفِ وَانْهِ عَنِ الْمُنْكَرِ وَاصْبِرْ عَلَى مَا أَصَابَكَ، إِنَّ ذَلِكَ مِنْ عَزْمِ الْأَمُورِ . لَفَمَانِ 17/31	الْمَعْرُوفُ: الإِيمَانُ بِاللَّهِ وَاتِّبَاعُ أَمْرِهِ . الْمُنْكَرُ: مَعَاصِي اللَّهِ وَمَوَاقِعَةُ مَحَارِمِهِ . ج 10، ص 214	-	الْمَعْرُوفُ: الإِيمَانُ بِاللَّهِ . الْمُنْكَرُ: الشَّرُكُ . ج 25، ص 148	وَصَنَى ابْنَهُ بِعَظِيمِ الطَّاعَاتِ وَهِيَ الصَّلَاةُ وَالْأَمْرُ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهِيُّ عَنِ الْمُنْكَرِ . وَهَذَا إِنَّمَا يُرِيدُ بِهِ بَعْدَ أَنْ يَمْتَشِّلَ ذَلِكُ هُوَ فِي نَفْسِهِ وَيُزَدِّجِرُ عَنِ الْمُنْكَرِ، وَهُنَا هِيَ الطَّاعَاتُ وَالْفَضَائِلُ أَجْمَعُ . ج 7، ص **

الآية	الطبرى (ت 310ھ)	القشيري (ت 465ھ)	الزمخشري (ت 538ھ)	الطرسي (ت 548ھ)	الفخر الرازى (ت 606ھ)	القرطبي (ت 671ھ)
وَالْمُنَافِقُونَ وَالْمُنَافِقَاتُ بَعْضُهُمْ مِنْ بَعْضٍ يَأْمُرُونَ بِالْمُنْكَرِ: الْكُفُرُ بِاللَّهِ وَبِمَحَمَّدٍ(ص) وَبِمَا جَاءَ بِهِ، وَتَكْنِيَّهُ . يَأْمُرُونَ عَنِ الْمَعْرُوفِ: يَقْبِضُونَ أَيْدِيهِمْ: شَحَّا بِالْمَبَارَرِ وَالصَّدَقَاتِ وَالْإِنْفَاقَ فِي سَبِيلِ إِيمَانِهِمْ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ . يَنْهَوْنَ عَنِ الْمَعْرُوفِ: عَنِ الْإِيمَانِ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ . التوبه/67	يَأْمُرُونَ بِالْمُنْكَرِ: الْكُفُرُ بِاللَّهِ وَبِمَحَمَّدٍ(ص) وَبِمَا جَاءَ بِهِ، وَتَكْنِيَّهُ . يَأْمُرُونَ عَنِ الْمَعْرُوفِ: يَقْبِضُونَ أَيْدِيهِمْ: شَحَّا بِالْمَبَارَرِ وَالصَّدَقَاتِ وَالْإِنْفَاقَ فِي سَبِيلِ إِيمَانِهِمْ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ . يَنْهَوْنَ عَنِ الْمَعْرُوفِ: عَنِ الْإِيمَانِ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ . التوبه/67	يَأْمُرُونَ بِالْمُنْكَرِ: الْكُفُرُ وَالْمَعَاصِي الْمَعْرُوفُ: الإِيمَانُ وَالْطَّاعَاتُ . يَقْبِضُونَ أَيْدِيهِمْ: شَحَّا بِالْمَبَارَرِ وَالصَّدَقَاتِ وَالْإِنْفَاقَ فِي سَبِيلِ إِيمَانِهِمْ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ .	الْمُنْكَرُ: يَدْخُلُ فِيهِ كُلُّ قَبِيحٍ، وَأَعْظَمُهُهُمْ هُنَّا دَعْمٌ لِلْإِيمَانِ بِاللَّهِ وَبِالرَّسُولِ(ص). الْمَعْرُوفُ: كُلُّ خَيْرٍ وَاجِبٍ مِنْ زَكَاةٍ وَصَدَقَةٍ وَإِنْفَاقٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ .	-	الْمُنْكَرُ: يَدْخُلُ فِيهِ كُلُّ قَبِيحٍ، وَأَعْظَمُهُهُمْ هُنَّا دَعْمٌ لِلْإِيمَانِ بِاللَّهِ وَبِالرَّسُولِ(ص).	بعضُهُمْ مِنْ بَعْضٍ يَأْمُرُونَ بِالْمُنْكَرِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمَعْرُوفِ يَأْمُرُونَ بِالْمُنْكَرِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمَعْرُوفِ يَأْمُرُونَ بِالْمُنْكَرِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمَعْرُوفِ أَيْدِيهِمْ .

يجب عليهم من حق جـ 4- ص 127	ج 16، ص 126		الله.ج 2، ص 200		ج 6، ص 411	
يأمرنون بالمعروف أي عبادة الله وتوحيده وكل ما أتبع ذلك. ينهون عن المنكر عن عبادة الأصنام وكل ما أتبع ذلك ج 4، ص 129	الله بالغ في وصف المنافقين بالأعمال الفاسدة والأعمال الخبيثة. المؤمنون: موصوفون بصفات الخير وأعمال البر على ضد المنافقين. ج 16، ص 130	المعروف: ما أوجب الله فعله أو رحب فيه عقلاً أو شرعاً. المنكر: ما نهى الله عن فعله وزهد فيه عقلاً أو شرعاً. ج 3، ص ص 99-98	→	يأمرنون بالمعروف: وينهون عن المنكر: يعين بعضهم بعضاً على الطاعات ويتواصون بينهم بترك المحظورات. الامر بالمعروف: دعاء من الشرك إلى الإسلام. ج 2، ص 45	يأمرنون بالمعروف: وينهون عن المنكر: يعين بعضهم بعضاً على الطاعات ويتواصون بينهم بترك المحظورات. النهي عن المنكر: النهي عن عبادة الأوثان والشياطين. ج 6، ص 415	والمؤمنون والمؤمنات بعضُهُمُّ أُولَئِكَ بِعَضٍ يَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَا عَنِ الْمُنْكَرِ وَيُقْبِلُونَ الصَّلَاةَ. التوبه 71/9

تبدو لنا من عرض المفسرين لآيات الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في النص القرآني جملة من

النتائج:

✓ تواصل اعتماد الفهم القيمي الأخلاقي للمعروف لأنّه من القيم التي ارتضاها النص القرآني فأكّدتها ودعا إلى مواصلة العمل بها باعتباره من مكارم الأخلاق.

✓ انحراف تفسير الآية 104 من آل عمران 3 في الفهم الفقهي القائم على تقسيم الأحكام الشرعية إلى فرض واجب وسنة ومندوب ومكره وغيرها، وإلى تقسيم الفروض إلى فرض العين وفرض الكفاية. وهذا الأمر راجع إلى أنّ هذه الآية هي التي يظهر فيها مشكل الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر أكثر من غيرها، وقد فهم منها المفسرون ضرورة تكليف المسلم بالاضطلاع بهذه الدعوة على تقاوٍ بينهم في فهمها، ذلك أنّ منهم من يعتمد她的 تشريعاً لجهاد العدو حتّى ينقاد بالطاعة (الطبراني)، ومنهم من يعتبرها من فروض الكفایات (الزمخشري)، ومنهم من لا يعتبرها فرضاً على الأعيان (الطبراني)، وبينما أوغل الزمخشري في الفهم الفقهي فربط الأمر بالمعروف بالمامور به في الوجوب والندب، وأوجب النهي عن المنكر كله لاتصافه بالقبح. ويعزى هذا الأمر إلى أنّ التفسير علم إسلامي لم يتخلّص كلياً من الفقه، علم يبحث في الأحكام التفصيلية المستتبطة من النص على الرغم من نصوح علم التفسير واستقلال منهجه بداية من الطبراني.

✓ هيمنة المعنى العقدي المتصل بالإيمان في مقابل الشرك على فهم المفسرين لآيات التي تتصّل على هذه القيمة، على حساب المعاني الأخرى كالخير والحسن في مقابل القبيح من الأفعال. وتعزى هذه الهيمنة إلى أنّ مبحث العقيدة الإسلامية ظلّ مشغلاً من مشاغل المفسرين في كلّ عصر، بدءاً من الطبراني ووصولاً إلى الرازبي. ويفسّر هذا الأمر في تقديرنا بعدها عوامل، لعلّ أهمّها: عامل دينيّ يتمثّل في أنّ هذه الفترة الهاامة من التاريخ الإسلامي هي الفترة التي شهدت اكمال العقائد الكلامية واستقرارها فضلاً عن انتقالها إلى منظومة مثل عليا لا صلة لها مباشرة بظروف نشأة هذه العقائد، كما ظهرت في هذه الفترة آثار المذاهب الفقهية السنّية الأربعـة الذي كانت الخنبـية آخرـها، ومثلـت الأشعـرية خلاصـتها في علمـ الكلامـ. ومنها عـامل ثـقـافي عامـ تمـثلـ في ما ابـتـلـيـ بهـ العـالـمـ الإـسـلامـيـ منـذـ نـهاـيـةـ الـقـرـنـ الـخـامـسـ الـهـجـرـيـ منـ الـخـارـجـ. لـقـدـ كانـ لـهـذـهـ الـظـرـوفـ جـمـيـعـهـاـ أـثـرـ فيـ تـوـجـهـاتـ الـعـلـمـاءـ إـلـىـ التـرـكـيزـ عـلـىـ التـوـاحـيـ الإـيمـانـيـةـ فـيـ مـاـ يـؤـلـفـونـهـ، وـأـضـحـىـ التـمـسـكـ بـالـعـقـيـدةـ وـسـيـلـةـ لـلـتـوـقـيـ منـ الـأـخـطـارـ الـخـارـجـيـةـ أـمـامـ الـخـسـائـرـ السـيـاسـيـةـ الـتـيـ مـنـيـتـ بـهـ دـوـلـةـ الـخـلـافـةـ. وـلـهـذـهـ الـأـسـبـابـ وـغـيـرـهـاـ لـمـ تـخـلـ بـعـضـ الـتـفـاسـيرـ مـنـ تـوـجـيهـ الـأـمـرـ بـالـمـعـرـوفـ وـالـنـهـيـ عـنـ الـمـنـكـرـ إـلـىـ مـعـنـىـ الـقـتـالـ كـمـاـ هـوـ الـحـالـ مـعـ الرـازـيـ فـيـ تـفـسـيرـ

الآية 110 من سورة آل عمران، يقول: "كُنْتُمْ فِي الْلَّوْحِ الْمَحْفوظِ خَيْرًا مَمَّا فَلَّا تَبْطِلُوا هَذَا الْفَضْلِ (...)" وتقضيلهم على الأمم الذين كانوا قبلهم إنما حصل لأجل أنّهم يأمرُون بالمعروف وينهُون عن المنكر بأكمل الوجوه، وهو القتال لأنّ الأمر بالمعروف قد يكون بالقلب وبالسان وباليد، وأقواء ما يكون بالقتال (...). فكان الجهاد في الدين مَحْمَلاً لِأَعْظَمِ الْمُضَارَّ لِغَرْسِ إِيصالِ الْغَيْرِ لِأَعْظَمِ الْمَنَافِعِ⁽⁵⁾. ويورد الرازبي، تأكيداً لموقفه، ما أثَرَ عن ابن عباس في تفسير هذه الآية، فيقول: "قُولُهُ: كُنْتُمْ خَيْرًا مَمَّا أَخْرَجْتُ لِلنَّاسِ (...)" تأمرُونَهُمْ أَنْ يَشَهُدُوا أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَيَقْرَرُوا بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ وَتَقَاتِلُونَهُمْ عَلَيْهِ، وَلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ أَعْظَمُ الْمَعْرُوفِ وَالْمُنْكَرِ هُوَ أَنْكَرُ الْمَنَكَرِ"⁽⁶⁾.

إن التمسّك الصارم بالفهم العقدي للأمر بالمعروف قد دفع بالرازي إلى تبرير جهاد المسلم لغير المسلم اعتماداً على حصر هذا الفرض في قتال مخالفيه في العقيدة.

والناظر في مطلب العقيدة لدى المفسّرين، موضوع الدرس، يستنتج أنه يصبح حاجة ملحة في البداية مع الطبرى ثم يستقر مع المتأخرین عنه سيطرة اهتمامات أخرى كلامية وفقهية وبلاغية نحوية لدى كل من الزمخشري والقشيري والطبرسي ثم يصبح مع الرازبي في صدارة اهتمامه ويعزى هذا الأمر في تقديرنا إلى المنهج الذي اصطنعه بعض المفسّرين من أهل السنة شأن الطبرى، "ففي تفسيره كان جاماً لما انتهت إليه الرواية في عصره من أقوال ينسبها التابعون إلى الصحابة ويرجعنها إلى الرسول وقد أصابها من التضخيم والتحريف والابتكار ما أحوج إلى عمل كعمل الطبرى"⁽⁷⁾. غير أنّ التعويل على مرجعية الصحابة والتابعين في التفسير بالتأثر من شأنه أن يُرَسِّخَ فهماً للنص القرآني يوازي بين العقيدة والسلوك الخلقي الذي ارتضته الجماعة ويرسّخ نماذج موجّهة للفهم في المتخيّل الإسلامي لأنّ هذا الأمر يعود رأساً إلى فترة الدعوة حين كان الرسول وصحابته يعملون على ترسیخ كل ما له صلة بهذه العقيدة الجديدة. بما في ذلك العمل بالمعروف وصيانة مكارم الأخلاق، ولهذا السبب ظلّ تفسير الطبرى في مرجعياته مدیناً لفهم الأوائل للنص القرآني.

اختلاف المفسّرين في تفسير آيات الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر فضلاً عن تباينهم في تحديد المعروف والمنكر لغة واصطلاحاً وكذلك الجنوح إلى تعریفات عامة أحياناً كقول الطبرسي مثلًا في الآية 71 من سورة التوبة⁹. "المَعْرُوفُ مَا أَوْجَبَ اللَّهُ فَعْلَهُ أَوْ رَغْبَ فِيهِ عَقْلًا أَوْ شَرْعًا وَالْمَنَكَرُ مَا نَهَى اللَّهُ عَنْ فَعْلِهِ"

⁵- التفسير الكبير، III، ص ص 177-180

⁶- المصدر نفسه، ص 180

⁷- الهادي الجطاوي، قضايا اللغة في كتب التفسير، تونس 1998، ص 80، وانظر خاصة

وزهّد فيه عقلاً أو شرعاً⁽⁸⁾، أو قوله في الآية 110 من سورة آل عمران: "صرتم خير أمة خلقت لأمركم بالمعروف ونهيكم عن المنكر وإيمانكم بالله"⁽⁹⁾.

ولا يخفى ما في هذه التعريفات من مماثلة إن في الدلالة، وإن في المصطلحات المستعملة كالعقل والشرع، هذا فضلاً عن أنها لا توضح ما حدود هذا وما حدود ذاك، وأين يبدأ العقل وأين يقف الشرع في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر؟ لكن من المتأكد أن قضية العقل والشرع ظلت مشغلاً من مشاغل العلماء نجد صداه في التفسير علمًا إسلامياً كما نجده في علوم أخرى ومباحث كلامية كثيرة شأن الإمامة والتبوة وغيرهما.

اختلاف طرق التعليل والبرهنة لديهم. ففي حين يكتفُّ الرازِي مثلاً من تنزيل الآية في سياقها التماساً لفهم أشمل منها أو لبعض العبارات فيها - وهو ما اصطَلَحْنا عليه سابقاً بالسياق الأكبر - فإنّا لا نجد هذا المنهج معتمداً دائمًا لدى المفسّرين الآخرين بل نجد في الغالب اقتطاعاً لمصطلحي المعروف والمنكر من الآية أو اقتطاعاً للآية من السياق. وهذا الإجراء من شأنه أن يوقع المفسّر في الفهم التجزيئي الذي بينا قصوره سابقاً⁽¹⁰⁾.

وإجمالاً يلحظ الدارس في الفترة الفاصلة بين الطبرِي والرازي تطويراً في اكتساب كلّ من المعروف والمنكر دلالات موازية اجتماعية وأخلاقية عامة. وعلى الرغم من شهرة الرازِي من خلال تفسيره - لما له من سعة أفق وجرأة في إثارة القضايا المشكّلة وتقلّيب الرأي فيها من كلّ الوجوه موظفاً ثقافته الموسوعية مستغلًا معارف عصره - "فإنّه لم يشدّ في كامل تفسيره عن التأثر بسنة ثقافية راسخة مكبلة في الأغلب لأي تعامل مباشر مع النصّ، مستقلّ عن تأوييلات السابقين"⁽¹¹⁾.

إنّ هذا الأمر في تقديرنا يفسّر لمَ لا يجد الدارس فرقاً في النتائج والغايات بين الطبرِي والرازي مثلاً، وإن اختلفت مسالك التعليل ووسائل البرهنة بحسب حاجة كلّ عصر إلى هذه الوسائل. وما ذاك إلا لأنّ المنظومة التي يفكّر من خلالها الرجلان واحدة، وهي منظومة الفكر السنّي الساعية إلى تسبيح محاولات الاجتهد الصادرة من بعض الأطراف من هذا الاتجاه أو ذاك. وقد بدا هذا الأمر واضحاً في قيام الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر على الدلالات العقدية والأخلاقية التي أشرنا إليها. فالناظر في تفسير الآية 110

⁸- مجمع البيان في تفسير القرآن، III، ص ص 98-99

⁹- المصدر السابق، II، ص 165

¹⁰- لفهم خصائص هذا النوع من التفسير ومقارنته بالتفسير الذي نطبع إليه، يمكن العودة إلى كتاب ألمّه محمد باقر الصدر، مقدمات في التفسير الموضوعي للقرآن، تونس 1989، ج I، في المنهج، ص 95

¹¹- عبد المجيد الشرفي، الإسلام بين الرسالة والتاريخ، بيروت 2001، ص 175، ويحسن الرجوع إلى فصل التفسير كاماً، ص ص 170-175

من سورة آل عمران 3 عند الطبرى يقف على تلك الدلالات⁽¹²⁾. ويعقب الطبرى على ذلك ملحةً إلى رأيه في المسألة في ضرب من المماثلة قائلاً: "وأصل المعروف كلّ ما كان معروفاً فعله جميلاً مستحسناً غير مستحب في أهل الإيمان بالله..."⁽¹³⁾. ويتكرر الفهم نفسه عند الطبرى في الآية 114 من سورة آل عمران 3. ويعتمد الرازى التعريف نفسه، فيقول: "يأمرن بالمعروف أي بتوحيد الله وبنبؤة محمد(ص) وينهون عن المنكر أي عن الشرك بالله وإنكار نبوة محمد"⁽¹⁴⁾. وعلى الورتة نفسها تفسّر الآية 112 من سورة التوبه 9 والآية 157 من سورة الأعراف 7. وبذلك يتضح أنه، فضلاً عن مشغل العقيدة، ظلّ الردّ على منكري نبوة محمد يمثل أيضاً هاجساً لدى متكلّمي السنة في كلّ عصر.

ويبدو أنّ الرازى لم يشدّ عن علماء عصره لا سيما السنّيين منهم في توظيف التفسير لغایات أيدیولوجية (أصولية)، ذلك أنا نلمس عنده أحياناً نزعة إلى التأويل ظاهرة كالذى يذكره بشأن الآية 41 من سورة الحجّ 22، وهي قوله: (...الذين إِنْ مَكَنَاهُمْ فِي الْأَرْضِ أَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوْا الزَّكَةَ وَأَمْرُوا بِالْمَعْرُوفِ وَنَهَوْا عَنِ الْمُنْكَرِ)، يقول: "الذين هم المهاجرون، لكن ثبت أنّ الله مكّن الأئمة الأربع من الأرض وأعطاهم السلطة، ودللت الآية على إمامية الأربع ولا يجوز حملها على عليّ لأنّها دالة على الجميع"⁽¹⁵⁾.

ولا مراء في أنّ هذا التأويل أيدیولوجي أصولي مرجعه النظرة السنّية الدفاعية عن شرعية الخلافة التي قامت باسم الإسلام، وهي إلى ذلك ردّ صريح لللفظ على بعض فرق الشيعة التي ترى الإمامة في عليّ دون غيره في فترة ما انفكّ الرازى وغيره من علماء السنة وقتذاك يرون أنّ الخطرين الشيعي الإمامي والإسماعيلي خاصّة مازالا قائمين فكريّاً على الأقل مادامت الدولة الفاطمية في مصر موجودة إلى حدود سنة 567هـ⁽¹⁶⁾. على أنّ الرازى لم ينفرد بتوظيف التفسير لغاية أيدیولوجية أو سياسية ذلك أنّ الناظر في التفاسير الأخرى يستنتج النماذج الدالة على أنّ الانتماء المذهبى صوفياً كان أو شيعياً أو معتزلياً حاضر في عملية التأويل.

ونلمس هذا الأمر بوضوح في تفسير القشيري للآية 110 من سورة آل عمران 3، إذ يمثل أنموذجاً من التفاسير الصوفية التي تقرّر أحكاماً خارجة عن السياق وعن اللغة لتناسب حاجات في نفس المفسّر أو في المذهب الجاهز، يقول: "المعروف: خدمة الخلق، والمنكر صحبة النفس، والمعرفة إثارة حقّ الحقّ، والمنكر:

¹²- انظر جامع البيان، م III، ص ص 389 - 392

¹³- المصدر السابق، الصفحة نفسها.

¹⁴- المصدر المذكور، ص 190

¹⁵- المصدر نفسه، م III، ص 41

¹⁶- يقول عبد المجيد الشرفي في هذا السياق: "لقد تأثر التفسير كما هو متوقع بشخصية المفسّرين وباتجاههم الفكري وأفاقهم الذهنية وبظروفهم التاريخية عموماً"، الإسلام والحداثة، ص 64



اختبار حظ النفس، والمعروف ما يُزلفك إليه، والمنكر ما يَحْجِبُكَ عَنْهُ⁽¹⁷⁾. ويقول في الآية 114 من السورة نفسها متحذثاً عن الشارع: "غَيْرُ بَيْنِ النُّورِ وَالظُّلْمَاءِ مُغَايِرَةٌ تَضَادٌ وَأَثَبَتَ مَنَافَةَ بَيْنِ أَحْوَالِ الْأُولَى وَأَحْوَالِ الْآخِرَاتِ"⁽¹⁸⁾.

أما في التعريض بالمنافقين في الآية 67 من سورة التوبة فإن القشيري يركز على المقطع الأخير من الآية وهو قوله: (ويقبحون أيديهم)، ويقول: "يقبضون أيديهم عن طلب الحاجات من الله تعالى"⁽¹⁹⁾. بينما تفيد الدلالة الظاهرة لعبارة قبض اليد، أنها تعبر مجازياً للإمساك عن العطاء والبذل به. وأحياناً يغرق التفسير الصوفي في الإلغاز بالمعنى، متجاوزاً المعاني المباشرة للألفاظ والدلالة عليها إلى الدلالة الحافة بها، يقول في تفسير الآية 157 من سورة الأعراف: "المعروف القيام بحق الله، والمنكر البقاء بوصف الحظوظ وأحكام الهوى"⁽²⁰⁾، وكذلك قوله في الآية 199 من سورة الأعراف 7 في قوله: "(خُذِ الْعَفْوَ وَأْمُرْ بِالْعُرْفِ)، أفضل العرف أن يكون أكمل العطاء لأكثر أهل الجفاء"⁽²¹⁾.

ينتمي التفسير الصوفي إذن إلى ما يطلق عليه التفسير الباطني الذي يعتقد أصحابه أن القرآن يحوي كل ما يراهنون عليه من مطالب اجتماعية أو سياسية أو روحية ولذلك التمسوا فيه حلولاً لإصلاح المجتمع عن طريق إصلاح الأفراد فيه. وقد ترتب على هذا الفهم أنه لم يعد للقرآن مدلول لغوياً أو بلاغياً بل رمزي إشاري.

أما تفسير القرطبي فعلى الرغم من أنه واصل الخط الذي سار فيه المفسرون السنة في آيات الأمر بالمعروف من إظهار للجوانب العقدية والسلوكية والاجتماعية العامة فإنه خرج من التعميم الذي ميز أغلبها إلى موقف كلامي يوجب الأمر بالمعروف على السلطان وعلى العلماء الذين يأتونه باعتبارهم جميراً يمثلون الجهة الأعلى والطرف الأقوى، أي الأمر لا المأمور، وفي المقابل "ليس على الناس أن يأمروا السلطان لأن ذلك لازم له واجب عليه، ولا يأمروا العلماء فإن الحجة وجبت عليهم" (تفسير الآية 41 من سورة الحج)⁽²²⁾. ولا شك في أن تنزيه هاتين الفتنتين يترجم عن ضرورة مراعاة موازين القوى في المجتمع الذي ظهر فيه تفسير القرطبي، هذا فضلاً عن السعي إلى إخضاع هذا الأمر / النهي إلى أحكام الفقه التي ندب القرطبي تفسيره للخوض فيها.

¹⁷- لطائف الإشارات، ج 1، ص 269

¹⁸- المصدر نفسه، ص 271

¹⁹- المصدر نفسه، ج 2، ص 43

²⁰- المصدر نفسه، ج 1، ص 577

²¹- المصدر نفسه، ص 597

و عموماً يمكن ردّ الخلاف بين المفسّرين القدماء في التعامل مع الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر إلى اتجاهين كبيرين هما: أولاً التفسير بالتأثر، ويهدف إلى الوصول إلى معنى النص عن طريق تجميع الأدلة التاريخية واللغوية التي تساعده على فهمه فهماً موضوعياً يستجيب لفهم المعاصرين لنزول النص من خلال المعطيات اللغوية التي يتضمنها وتفهمها الجماعة. وثانياً التفسير بالرأي أو التأويل، وقد نظر إليه على أساس أنه تفسير غير موضوعي، لأنّ المفسّر لا ينطلق من الحقائق التاريخية والمعطيات اللغوية بل من موقفه الراهن محاولاً أن يجد في القرآن سندًا لهذا الموقف، وأصحاب هذا الاتجاه هم الفلاسفة والمعتزلة والشيعة والمتصوفة⁽²²⁾.

وبقدر ما يبدو هذا الرأي حريصاً على التمييز بين اتجاهين في التفسير مشهورين، يبدو متغافلاً عنحقيقة موضوعية، هي أنّ التفسير بالتأثر نفسه لا يخلو من مواقف تأويلية وإن بدا الطبرى فيه مثلاً مقلباً لمختلف أوجه الدلالة الممكنة، عارضاً لأهم الروايات المأثورة عن السلف فيه. فالتفسير، إذن، عملية تأويلية بالضرورة مهما كان المنهج الذي يصطنه المفسّر، ومهما كانت النتائج التي ينتهي إليها، فضلاً عن أنّ التمييز بين التفسير والتأويل لم يكن ممكناً قبل القرن الرابع الهجري تاريخ ظهور المؤلفات الشيعية في التفسير وازدياد نشاط الباطنية وسائر الفرق المؤولة.

جماع القول في نشاط المفسّرين هو أنّهم على الرغم من تفاوت تقديراتهم في تحديد دلالة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر – فإنّهم يتفقون في دلالته على العقيدة الإسلامية الجديدة مقابل الشرك وسائر ضروب السلوك الجاهلي المنكر لأنّهم يرون أنّ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر فضلاً عن كونه من مقتضيات العقيدة الإسلامية ظلّ يحيل على مرجعية المعروف بكلّ لوازمه (ال فعل الحسن / الخير في مقابل المنكر غير المألوف من الأفعال). أمّا إذا تعلّق الأمر بدلالة عبارتي المعروف والمنكر في النص القرآني دونما ارتباط بصيغ الأمر فإنّا نجدهم عادة ما يلتزمون المعنى اللغوي السياقي للعباراتتين. وهكذا تتجه دلالة المعروف مثلاً إلى ما يلي في قوله:

- اتّباعِ المَعْرُوفِ: الجريان على العادة المألوفة (التفسير الكبير، البقرة/178).
- إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةَ لِلْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبَيْنِ بِالْمَعْرُوفِ: على طريقة جميلة خالية من شوائب الإيحاش، وما يُعلم بالعادة (التفسير الكبير، البقرة/180).

²²- انظر، نصر حامد أبو زيد، إشكاليات القراءة وآليات التأويل، الدار البيضاء، 1992، ص 3

- قَوْلٌ مَعْرُوفٌ خَيْرٌ مِنْ صَدَقَةٍ يَتَبَعَّهَا أَذًى: القول الذي تقبله القلوب ولا تنكره (*التفسير الكبير*، البقرة/2).
 (263)

- وَقُولُوا لَهُمْ قَوْلًا مَعْرُوفًا: البر والصلة (*جامع البيان*، النساء/4).
- وَمَنْ كَانَ فَقِيرًا فَلْيَأْكُلْ بِالْمَعْرُوفِ: رد حقوق السفهاء بعد الاقتراب منهم (*جامع البيان*، النساء/4).
- إِلَّا مَنْ أَمْرَ بِصَدَقَةٍ أَوْ مَعْرُوفٍ: أعمال البر والخير (*جامع البيان*، النساء/4).
- وَقُلْنَ قَوْلًا مَعْرُوفًا: قول جميل حسن (*جامع البيان*، الأحزاب/33).
- فَإِذَا بَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَأَمْسِكُوهُنَّ بِمَعْرُوفِ: إعطاء الحقوق التي أوجبها الله (*جامع البيان*، الطلاق/65).

فالقضية إذن مرتبطة بتصورات المفسرين للواجب. وهي تصوّرات متباعدة في فهم الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وليس في تحديد المعروف والمنكر بالذات. ذلك أنها كامنة في الاستخدامات الثيولوجية* وهذا ما عبر عنه محمد أركون قائلاً: "فنحن عندما ننظر إلى تراث التفاسير الإسلامية بكل أنواعها وبكل مذاهبها واتجاهاتها نفهم أن القرآن لم يكن إلا ذريعة من أجل تشكيل نصوص أخرى تلبّي حاجيات عصور أخرى غير عصر القرآن بالذات وهذه التفاسير إنتاجات ثقافية مرتبطة باللحظة التي أنتجتها والبيئة الاجتماعية أو المدرسة الثيولوجية التي تتنمي إليها أكثر مما هي مرتبطة بلحظة القرآن".⁽²³⁾

ويتجاوز أركون مجرد الإشارة إلى الظروف السياسية التي مرّ بها العالم الإسلامي وظهرت فيها تفاسير كثيرة إلى تأكيد العوامل الثقافية المنتجة لهذه التفاسير، أو ما يصطلاح عليه في علم اجتماع المعرفة بالأطر المعرفية⁽²⁴⁾، وهذا الفهم صحيح من نواح كثيرة ولكنّ صاحبه يسمّه كما يسمّه كثير من الدارسين عن عوامل التشابه بين هذه التفاسير، فقد أفسينا فيها ما يوحّد ويؤلّف أكثر مما يفرّق ويدعو إلى الخلاف. وكلّ التفاسير متّجهة إلى تأكيد أهمية الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وإلى أنه مشغل من مشاغل النص القرآني لبناء المجتمع الإسلامي ولكن المشكل في فهم العلماء فقهاء ومفسرين ومن ظلّوا يمتلكون صلاحيات التأويل في

* الثيولوجية: أي الدينية الصرف والمرتبطة أساساً بمباحث العقيدة.

²³ - المرجع المذكور، ص 6

²⁴ - انظر في هذا المجال:

- G. CURVITCH, *LES CADRES SOCIAUX DE LA CONNAISSANCE*, PARIS, 1960.
- PITRIM SOROKIN, *SOCIETY, CULTURE AND PERSONALITY*, NEW YORK, 1947.

الثقافة الإسلامية. وهذه الأطراف تختلف في اعتبار الأمر بالمعروف، فرضاً واجب التطبيق أو أمراً مندوباً فعله لمن قدر عليه.

ويعزى هذا الأمر في تقديرنا إلى أن انحرافات التفاسير في العقائد المختلفة لم يسمح بالوقوف على اختلافات وفوارق كبيرة في موضوع الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بالذات خصوصاً أنَّ أغلب هذه التفاسير ظهر بعد القرن الرابع الهجري منذ أن استقرَّت هذه العقائد واتكملت معالم السنة الثقافية الإسلامية، ثم جنحت إلى الثبات فتقلص حجم الإضافة فيها، بل إنَّه قد انقطع أحياناً. وقد كان من نتائج هذا الانحراف أن أصبحت هذه التفاسير حريصة على الوفاء للأسس النظرية التي تستند إليها العقائد أكثر من حرصها على الوفاء لروح النص القرآني وإدراك مختلف المقاصد المراد ذكرها من الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر فيه، وفي هذا المجال بالذات تقع دائرة الخلاف بينها. وهذا ما يلاحظ في تفسير كتفسير القشيري والطبرسي مثلاً، ذلك أنَّ المفسرين، وإن اتفقوا على ورود الشرع بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في أكثر من آية وأكثر من سياق، فإنَّ ذلك لم يكن مانعاً من الانتصار لفهم عقدي شيعي أو اعتزالي أو صوفي يوجِّه النص إلى الدوائر التأويلية التي صار الأمر بالمعروف بمقتضاه خاضعاً للمقدمات النظرية في هذه العقائد أكثر من خضوعه للنص.

لقد أثمر التفسير في حقل المعرفة الإسلامية صيفاً للتعامل مع النص القرآني متاثراً، بلا شك، بظروف المفسر وآفاقه الذهنية، ونوع المعرفة الراجحة بمختلف أسسها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. ولم يكن هذا العلم بمعزل عن حركة الفكر الإسلامي في علاقته بعلوم أخرى إسلامية نشأت من الحاجة إلى فهم النص وتأويله شأن علم الحديث الذي ظلت المنهجية الأصولية تسعى إلى فرضه أصلاً تشرعياً يضاهي الأصل الأول (الكتاب). فما هي إسهامات هذا العلم في تمثيل الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر؟

لائحة المصادر والمراجع:

أ) المصادر العربية:

- * فخر الدين الرازي، **التفسير الكبير**، دار إحياء التراث العربي، ط3، بيروت(دت).
- * بدر الدين الزركشي، **البرهان في علوم القرآن**، طبعة عيسى البابي الحلبي، بيروت(دت).
- * أبو علي الفضل بن الحسن الطبرسي، **مجمع البيان في تفسير القرآن**، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت (دت).
- * محمد بن جرير الطبراني، **جامع البيان في تأويل آي القرآن**، دار الكتب العلمية، ط3، بيروت، 1999
- * عبد الكريم بن هوزان القشيري، **لطائف الإشارات**، تحقيق إبراهيم بسيوني، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط2، القاهرة، 1981

ب) المراجع العربية:

- * الهادي الجطاوي، **قضايا اللغة في كتب التفسير: المنهج، التأويل والإعجاز، كلية الآداب سوسة**، ودار محمد على الحامي، صفاقس ط1، تونس، 1998
- * نصر حامد أبو زيد، **إشكاليات القراءة والآليات التأويل**، المركز الثقافي العربي، ط2، الدار البيضاء، 1992
- * فؤاد سزكين، **تاريخ التراث العربي**، تعریب فهمي أبوالفضل، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، القاهرة، 1971
- * عبد المجيد الشرفي:
 - **الإسلام والحداثة**، ط1، تونس، 1990
 - **الإسلام بين الرسالة والتاريخ**، دار الطليعة، بيروت، 2001
- * محمد باقر الصدر، **مقالات في التفسير الموضوعي للقرآن**، ج1، في المنهج، منشورات شامخ، قصر هلال، تونس، 1989
- * عبد العزيز المجدوب، **الرازي من خلال تفسيره**، الدار العربية للكتاب، تونس – ليبيا، 1976

ت) المراجع الأجنبية:

- * CLAUDE GILLIOT: EXÉGÈSE LANGUE ET THEOLOGIE EN ISLAM, L'EXÉGÈSE CORANIQUE DE TABARI, ETUDES MUSULMANES XXX II, PARIS, 1990.



MominounWithoutBorders



@ Mominoun_sm



Mominoun

الرباط - المملكة المغربية

ص.ب : 10569

هاتف: 00212537779954

فاكس: 00212537778827

info@mominoun.com

www.mominoun.com